الهجرة الداخلية فى مصر

للدكتور محمد صبحى عبد الحكيم

الأستاذ بجامعة القاهرة وخبير البحوث السكانية

بجهاز تنظيم الأسرة والسكان

قد يتصور البعض أن مشكلتنا السكانية تتمثل فى عدم التوازن بين السكان والتنمية ، أو بمعنى آخر بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى . ولكن الحقيقة أن المشكلة لاتقتصر على هذا البعد القومى الهام ، وإنما تتعداه إلى بعد آخر لايقل أهمية ، هو ما يمكن أن نسمية بالبعد الاقليمى .

ويتعلق البعد الاقليمى للمشكلة السكانية بنمط توزيع السكان وكثافتهم ، كما يتعلق باعادة توزيع السكان ، وهو ما يطلقه بعض الكتاب على الهجرة الداخلية .

نمط توزيع السكان فى مصر :

ولعل أبرز الظاهرات المتعلقة بتوزيع السكان فى مصر هو التركز الشديد لسكان مصر فى وادى النيل ودلتاه ، فوق مساحة محدودة من الأرض . ذلك أن مايقرب من ٩٩٪ من جملة سكان مصر يحتشدون فوق مساحة تبلغ نحو ٣٥٫٠٠٠ كيلومتر مربع فقط ، أى مايوازى ٣٫٥ من جملة مساحة مصر البالغة نحو مليون كيلو متر مربع .

فهناك — اذن — تباين شديد فى كثافة السكان بين وادى النيل ودلتاه من جهة ، والصحارى المصرية من جهة ثانية . وتعتبر كثافة السكان فى الوادى والدلتا من أعلى الكثافات السكانية فى العالم ، بينما تعتبر كثافة السكان فى الصحارى المصرية من أدناها فى العالم .

ولعل أبرز الظاهرات المتعلقة بتوزيع السكان داخل الوادى والدلتا حيث المعمور المصرى الحقيقى ، هو التباين الملحوظ فى كثافة السكان بين المدن والريف .

وجدير بالذكر أن سكان الحضر يشكلون الآن ٤٣ ٪ من مجموع سكان مصر وأن هذه النسبة آخذة فى الزيادة المطردة ، بينما تنخفض نسبة سكان الريف باطراد . ويرجع هذا إلى أن معدل النمو السكانى فى المدن المصرية يزيد كثيراً على مثيله فى الريف المصرى ، إذ تتراوح معدلات النمو السكانى فى المدن الكبرى بين ٣٪ ، ٥٪ سنويا ، بينما ينخفض معدل النمو السكانى فى المحافظات الريفية عن المعدل العام لمصر سواء فى الوجه البحرى أو فى الوجه القبلى . وترجع الاختلافات الكبيرة فى معدلات النمو السكانى فى المدن عنها فى الريف إلى تيارات الهجرة المتدفقة من الريف إلى المدن .

وثمة ظاهرة أخرى جديرة بالتسجيل ، وهى أن محافظة القاهرة قد زاد عدد سكانها طبقاً لأحدث التقديرات على خمسة ملايين ونصف مليون نسمة (٥٫٥١٧٫٠٠٠ نسمة — تقدير ١٩٧٣) . أما القاهرة الكبرى فيقدر عدد سكانها فى الوقت الحاضر بما يربو على سبعة ملايين نسمة ، أى ما يقرب من خمس مجموع سكان الجمهورية . وهذا يؤهل القاهرة لشغل المركز السادس بين مدن العالم من حيث عدد السكان ، إذ لا يسبقها فى هذا الصدد سوى طوكيو ونيويورك ولندن وموسكو وشنجهاى . وليست هناك عاصمة أخرى فى العالم يشكل سكانها مثل هذه النسبة المرتفعة من جملة سكان الدولة .

وتضم مصر مدينة مليونية أخرى غير القاهرة ، هى الإسكندرية التى بلغ عدد سكانها ٢٫٢٠١٫٠٠٠ نسمة طبقاً لتقدير ١٩٧٣ . والواقع أن مدينتى القاهرة والإسكندرية ليستا أكبر مدينتين فى مصر وحدها ، بل فى الوطن العربى وفى القارة الإفريقية .

وتضم القاهرة الكبرى والإسكندرية معا نحو ٩٫٢ مليون نسمة أى مايوازى ٢٦٪ من جملة سكان مصر ، ومايوازى ٦٠٪ من جملة سكان الحضر فى البلاد . ومعنى هذا أن سائر المدن المصرية يقل سكانها جميعا عن مجموع سكان القاهرة والاسكندرية معا .

اتجاهات الهجرة الداخلية فى مصر :

واعتمادا على نتائج تعداد ١٩٦٠ يبلغ مجموع المولودين فى محافظات غير المحافظات التى عدوا فيها نحو ستة ملايين نسمة ، أو ما يشكل نحو ٢٣٪ من جملة السكان البالغ عددهم فى ذلك التعداد ٢٦ مليون نسمة . ومعنى هذا أن الهجرة الداخلية تعمل على إعادة توزيع مايقرب من ربع مجموع سكان مصر ، مما يدل على أهميتها البالغة فى هذا الشان .

ومن تحليل بيانات تعداد ١٩٦٠ الخاصة بمحل الميلاد يمكن أن نصنف المحافظات المصرية إلى :

أولا : محافظات جاذبة : وتتمثل فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس والجيزة ، فضلا عن محافظة كفر الشيخ .

ثانياً : محافظات طاردة : وتتمثل فى سائر المحافظات المصرية .

ومن دراسة نتائج تعداد ١٩٦٦ وجد أن مناطق الجذب ومناطق الطرد لاتختلف عما جاءت به نتائج تعداد ١٩٦٠ ، فيما عدا محافظة كفر الشيخ التى كادت تتوازن الهجرة الداخلية إليها مع الهجرة الخارجية منها ، ومحافظة أسوان التى تحولت بعد عام ١٩٦٠ من محافظة طاردة إلى محافظة جاذبة لسد احتياجات العمل فى السد العالى وقد أكدت نتائج تعداد ١٩٦٦ أن محافظات المنوفية وسوهاج وقنا وأسيوط على الترتيب تتصدر محافظات الطرد البشرى .

وقد قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بتقدير صافى الهجرة بين المحافظات فى الفترة (١٩٦٥ — ١٩٧٠) وذلك باستخدام طريقة حساب الفرق بين عدد السكان الفعلى من واقع بيانات التعداد وتقدير أعداد السكان على أساس معدلات البقاء فى فئات السن المتتابعة بالاستعانة بجداول الحياة المختصرة للمجتمعات المحلية .

وبتحليل بيانات هذا التقدير يتضح أن محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة ظلت محتفظة بموقفها كمحافظات جاذبة للسكان . أما محافظات بورسعيد والسويس والاسماعيلية فقد تغير موقفها فاصبحت طاردة للسكان ، وذلك على أثر تنفيذ

سياسة التهجير لسكان منطقة قناة السويس بعد وقوع العدوان الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ . وقد ترتب على تهجير سكان منطقة القناة أن تحولت جميع محافظات الوجه البحرى من محافظات طاردة إلى محافظات جاذبة فيما عدا المنوفية التى احتفظت بموقفها كمحافظة طاردة .

ويتضح من هذا التقدير — أيضاً — أن محافظة أسوان قد أنضمت إلى المحافظات الجاذبة للسكان نتيجة تزايد فرص العمل بها .

غير أن الوضع فى منطقة قناة السويس يعتبر وضعا استثنائيا طارئاً ، سينتهى بعودة الحياة الطبيعية إلى مدن القناة بعد الانتهاء من التعمير وعودة المهجرين إلى بلادهم .

تيارات الهجره الداخلية فى مصر

واضح أن مناطق الجذب تتمثل فى المحافظات التى تضم أكبر المدن المصرية ، فضلا عن محافظة الجيزة حيث تعتبر مدينة الجيزة امتداداً عمرانياً لمدينة القاهرة . ومعنى هذا أن القاهرة الكبرى تتصدر مناطق الجذب البشرى دون منازع . أما مناطق الطرد فتختلف درجة الطرد فيما بينها . ويمكن القول بان منطقة جنوب الدلتا أشد طرداً لسكانها من منطقة شمال الدلتا . كما يمكن القول بان منطقة جنوب الصعيد (قنا — سوهاج — أسيوط) أشد طرداً لسكانها من منطقة شمال الصعيد . والواقع أن السمة السائدة للهجرة الداخلية فى مصر هى الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى .

ويمكن فى ضوء البيانات الاحصائية أن نحدد تيارات رئيسية واضحة للهجرة الداخلية فى مصر ، بعضها يخرج من الصعيد ، وبعضها الآخر من الدلتا .

ويمكن أن نحدد تيارات الهجرة الخارجية من الصعيد على النحو التالى :

١ — تيار يخرج من جنوب الصعيد ويتجه إلى القاهرة الكبرى .

٢ — تيار من جنوب الصعيد إلى الإسكندرية .

٣ — تيار من جنوب الصعيد إلى مدن قناة السويس .

٤ — تيار من جنوب الصعيد إلى ساحل البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء .

٥ — تيار من شمال الصعيد (محافظات المنيا وبنى سويف والفيوم) إلى القاهرة الكبرى .

٦ — تيار داخل جنوب الصعيد ، يتجه من محافظة قنا إلى محافظة أسوان .

أما بالنسبة للدلتا فيمكن تحديد تيارات الهجرة الخارجية منها على النحو التالى :

٧ — تيار يخرج من الدلتا إلى القاهرة الكبرى ، ومعظمه يخرج من جنوب الدلتا (المنوفية بالذات) .

٨ — تيار من منطقة شرق الدلتا إلى منطقة قناة السويس .

٩ — تيار من منطقة غرب الدلتا وشمالها إلى مدينة الاسكندرية .

١٠ — تيار داخل نطاق الدلتا من جنوبها إلى شمالها .

الهجرة من المنوفية

إذا كانت القاهرة أشد جهات مصر جذبا للمهاجرين ، والمنوفية أشد الجهات طرداً لسكانها ، فالى أين يذهب المهاجرون من المنوفية ؟ ومن أين يأتى المهاجرون إلى القاهرة ؟

يعيش أكثر من ٢٠٪ من مواليد محافظة المنوفية خارجها ، ويمكن اعتبارهم مهاجرون منها . ويتجه معظم المهاجرين منها إلى القاهرة ، ويتحولون من الزراعة إلى الاشتغال بالمهن الحضرية المختلفة .

ومن المحافظات الأخرى التى تجتذب مهاجرين من المنوفية باعداد كبيرة الإسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ والجيزة . والظروف التى تجتذب سكان المنوفية إلى القاهرة هى الظروف التى تجتذبهم إلى الإسكندرية والجيزة ، فالإسكندرية هى ثانية المدن المصرية ، ومدينة الجيزة امتداد عمرانى للقاهرة . أما البحيرة وكفر الشيخ فتكثر بهما أراضى الاستصلاح الزراعى سواء فى شمال الدلتا أو فى الطرف الغربى لها ، وهذه الأراضى فى حاجة مستمرة إلى مزارعين ينزحون إليها ، وطبيعى أن يكون سكان المنوفية فى مقدمة هؤلاء النازحين بحكم إكتظاظ المنوفية بسكانها الزراعيين . وليس أدل على هذا من أن المنوفية كان لها الاعتبار الأول

عند اختيار سكان مديرية التحرير ، وهى من مناطق الاستصلاح الزراعى فى غرب الدلتا .

الهجرة إلى القاهرة :

هذا بالنسبة للمنوفية ، أما بالنسبة للقاهرة فيقدر عدد المهاجرين إليها بنحو ثلث سكان محافظة القاهرة . وأكثر المحافظات ارسالا للمهاجرين إلى القاهرة هى المنوفية إذ أسهمت وحدها بنحو ١٨٪ من جملة المهاجرين إلى القاهرة . وتاتى بعد المنوفية فى هذا الصدد من محافظات الوجه البحرى : الغربية والشرقية والقليوبية والدقهلية على الترتيب . أما محافظات الوجه القبلى فيتصدرها فى هذا الصدد أسيوط وسوهاج وقنا .

ومعنى هذا أن منطقة جنوب الدلتا تعتبر أشد المناطق طرداً لسكانها إلى القاهرة . أما منطقة شمال الدلتا فلا ترسل من سكانها إلا أعدادا محدودة ، ذلك أن عوامل الجذب فى شمال الدلتا أقوى من عوامل الطرد لدرجة أنها تكسب بصفة عامة مهاجرين من منطقة جنوب الدلتا .

ولا شك أن اختلاف الظروف الاقتصادية والسكانية بين منطقتى شمال الدلتا وجنوبها يؤديان إلى اختلاف ميزان الهجرة بين كل منهما والقاهرة . ويمكن أن نضيف كذلك أن عامل المسافة يلعب دوره هو الآخر فى اجتذاب القاهرة للمهاجرين من جنوب الدلتا ، بينما يتجه معظم المهاجرين من غرب الدلتا وشمالها الغربى إلى مدينة الاسكندرية .

هذا بالنسبة للوجه البحرى ، أما بالنسبة للوجه القبلى فان الأمر يختلف بعض الشىء ذلك أن معظم المهاجرين يأتون من جنوب الصعيد وليس من شماله . ولا شك فى أن عوامل الطرد الاقتصادية والسكانية فى جنوب الصعيد بصفة عامة أشد منها فى شمال الصعيد . وتعتبر القاهرة أقرب مناطق الجذب بالنسبة للمهاجرين من جنوب الصعيد ، وأن كان المهاجرون من جنوب الصعيد يتجه بعضهم إلى الموانى المصرية كالاسكندرية وبورسعيد والسويس ، كما يتجه بعضهم الآخر للعمل بالتعدين فى الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء .

البعد الإقليمى للمشكلة السكانية :

لاجدال فى أن البعد الاقليمى للمشكلة السكانية يعتبر مكملا لبعدها القومى ، وهو البعد الذى يتمثل — كما سبق أن ذكرنا — فى عدم التوازن بين السكان والموارد ولسنا هنا بصدد الحديث عن علاج المشكلة على المستوى القومى . ولكن يجدر بنا أن نؤكد أن علاج المشكلة على المستوى الاقليمى لايمكن أن يجدى فى غيبةعلاجها على المستوى القومى . والعلاقة بين هذين المستوين للمشكلة تذكرنا بالعلاقة بين التخطيط القومى الشامل والتخطيط الاقليمى . فاذا كان التخطيط الإقليمى يمثل أحد مستويات التخطيط ، فان علاج المشكلة السكانية فى بعدها الاقليمى يمثل — هو الآخر — أحد مستويات التخطيط السكانى .

وقد سبق أن ذكرنا أن نمط توزيع السكان فى مصر يتسم بظاهرتين رئيسيتين هما عدم التوازن فى توزيع السكان بين الوادى والدلتا من جهة والصحارى المصرية من جهة أخرى ، والتركز السكانى فى المدن الكبرى بعامة وفى القاهرة الكبرى بخاصة . والواقع أن علاج المشكلة السكانية على المستوى الإقليمى ينبغى أن يهدف إلى التقليل من حدة هاتين الظاهرتين ، أو بمعنى آخر ينبغى أن يوجه نحو إعادة توزيع السكان فى مصر بهدف توجيه السكان نحو سكنى الصحراء ، والحد من هجرتهم إلى القاهرة الكبرى ، حتى نتوصل فى عام ٢٠٠٠ إلى توزيع أفضل للسكان فى مصر .

التنمية الصحراوية :

إذا كانت الصحارى المصرية لاتغرى الناس بسكناها ، ولا تجتذب — حتى الآن — إلا أعدادا ضئيلة من سكان مصر كما رأينا ، فكيف يمكن أن نغرى اعدادا من سكان الوادى والدلتا بالتوجه إلى سكنى الصحراء حتى تخفف من الضغط السكانى المتزايد على الوادى والدلتا ؟ لايمكن أن يتأتى هذا بطبيعة الحال إلا بخلق فرص للعمل ومقومات للحياة فى المناطق الصحراوية . وهذا يقودنا إلى الحديث عن التنمية الصحراوية :

ويجدر بنا أن نقتبس هنا ما أوردته ورقة أكتوبر فى هذا الصدد :

« إن شعبنا بعد هذه الآلاف من السنين ، وازاء التزايد السريع فى تعداده ، ومع نوع الحياة الجديد التى نطلبها له ، لايمكن أن يظل محصورة حياته فى الدلتا ووادى النيل الضيق ، ولا يمكن أن يظل لايشغل بمكانه وعمرانه أكثر من ٣٪ تقريباً من مساحة بلاده .

إن هذا يتعارض مع أمنه القومى ، الذى ربما كانت الصحراوات الواسعة فى العصور القديمة تعتبر واقيا طبيعيا له ، ولكنها لم تعد كذلك فى عالم اليوم باسلحته الحديثة ، بل أصبحت على العكس تشكل فراغات استراتيجية لايجوز تركها ، وهو يتعارض مع معدلات زيادة السكان العالمية . فلقد ضاق الوادى فعلا بسكانه البالغ عددهم خمسة وثلاثين مليونا ، ولا يمكن الانتظار حتى يبلغ الأربعين والخمسين مليونا دون أن نتحرك ، وهو أخيراً وضع يتعارض مع السياسة الأمثل لاستغلال الثروات الطبيعية المتاحة ، وفتح آفاق جديدة أمام التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وإيجاد أنماط جديدة لحياة أحسن وأرحب للمواطنين فى بيئات جديدة وأكثر تنوعا »

ولا يتسع المقام هنا للخوض بالتفصيل فى الآفاق الجديدة للتنمية الإجتماعية الإقتصادية فى الصحارى المصرية . وحسبنا أن نشير إلى بعض المشروعات التى تتخذ العدة لوضعها موضع التنفيذ :

أولا : مشروع منخفض القطارة الذى سيتكفل بتغيير معالم البيئة فى الجزء الشمالى من الصحراء الغربية :

ثانياً : مشروع إنشاء المدينة الصناعية على طريق القاهرة — الإسماعيلية الصحراوى عند الكيلو ٥٥ ، والتى تبلغ مساحتها عشر آلاف فدان .

ثالثاً : مشروع تخطيط وتعمير الساحل الشمالى الغربى لمصر ، ليستوعب عدداً كبيراً من السكان .

رابعاً : استغلال الفوسفات الذى كشف عنه أخيراً فى هضبة أبو طرطور الواقعة بين الواحتين الخارجه والداخله ، والذى يقرر احتياطى أرساباته بنحو ١٠٠٠ مليون طن .

خامسا : استغلال الموارد المائية فى بحيرة ناصر التى لم تستغل منها حتى الآن إلا أقل القليل .

التخطيط الإقليمى وعلاج مشكلة الهجرة إلى القاهرة :

وإذا كانت التنمية الصحراوية علاجا لمشكلة عدم التوازن فى التوزيع السكانى بين الوادى والصحارى ، فان التخطيط الاقليمى لمختلف أقاليم الجمهورية هو العلاج الناجع لمشكلة التركز النسبى للسكان فى إقليم القاهرة الكبرى .

وقد ركزت ورقة أكتوبر على هذه المشكلة وأسلوب علاجها ، إذ تضمنت :

« ليست المشكلة فقط فى تركز السكان ومعظم النشاطات الاقتصادية والإجتماعية فى الوادى القديم فحسب ، ولكن يضاف إلى هذه المشكلة مشكلة أخرى ، هى مشكلة التركز الأعظم فى العاصمة ، حتى وصل عدد سكانها المقيمين إلى خمس مجموع سكان القطر باكمله ، وهى نسبة عالية جداً باى معدل عالمى ، وهى فوق ذلك آخذة فى الازدياد إذا لم نتصدى لها من الآن بالحلول المناسبة » .

« إن هذا التركز الشديد فى العاصمة جعل منها قوة جذب لا تقاوم ، تمتص من شتى أنحاء القطر الكثير من الامكانيات ومن الاختصاصات ومن العناصر البشرية ، فتزداد بذلك الهوة اتساعا بينها وبين سائر أنحاء القطر ، وتعرقل ضرورة أن يكون النمو والرقى متكافئا فى مختلف أنحاء البلاد .

« إن من حق الأقاليم علينا ، وهى التى مازالت مصدر ثرائنا القومى الرئيسى ، ومنبع ذخيرتنا البشرية ، أن لا نتركها تقاسى من آثار ذلك الفاقد المستمر لحساب العاصمة ، لمجرد أن العاصمة بطبيعتها أعلى صوت وأقرب إلى عيون وآذان الحكام » .

وغنى عن البيان أن التخطيط الاقليمى لمختلف أقاليم الجمهورية يستهدف تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية فى مناطق الطرد التى ترسل الفائض من سكانها إلى القاهرة الكبرى . ولا شك أن هذه التنمية الاقليمية كفيلة بان توفر فرص العمل والكسب والحياة لهذا الفائض السكانى ، وهى كفيلة أيضاً بتزويد الريف المصرى

بمختلف الخدمات والمرافق . وهذا من شأنه أن يقلل من حدة عوامل الطرد فى الأقاليم . وفضلا عن هذا وذاك فان هذه التنمية الاقليمية تتضمن — فيما تتضمن — التخطيط العمرانى للمدن الاقليمية التى تتمثل فى عواصم المحافظات وعواصم المراكز وهذا من شأنه أن يؤهل هذه المدن لمنافسة القاهرة الكبرى على امتصاص الفائض السكانى فى الريف المصرى .

وجدير بالذكر أن التخطيط الاقليمى لا ينبغى أن يغفل عوامل الجذب الشديدة الكامنة فى القاهرة الكبرى . ولعل أهم هذه العوامل تضخم الجهاز الحكومى وإدارات المؤسسات والشركات بمدينة القاهرة . وعلاج هذا العامل هو تطبيق نظام اللامركزية وتدعيم نظام الإدارة المحلية والسير به نحو تحقيق حكم محلى حقيقى . ومن هذه العوامل أيضاً التركز الملحوظ للصناعة فى القاهرة الكبرى . وعلاج هذا هو اعلان القاهرة مدينة مغلقة أمام أى مشروع صناعى جديد ، ووضع خطة أقليمية قطاعية للصناعة فى الجمهورية تهدف إلى توزيع الصناعة على مختلف أنحاء الجمهورية تدريجيا . ومن بين هذه العوامل — كذلك — التركز الملحوظ للتعليم الجامعى والعالى بالقاهرة الكبرى . وعلاج ذلك هو عدم التوسع فى هذا النوع من التعليم بالعاصمة ، بل ضغطه أن أمكن ، والسير قدما فى انشاء الجامعات الاقليمية وتدعيمها حتى تتمكن من امتصاص طلاب العلم الذين يقصدون القاهرة ، كما نعمل على خلق حياة ثقافية فى الأقاليم من شانها أن تجذب خريجى الجامعات للعمل والاقامة فى المدن الاقليمية .

جدول رقم (١)

التوزيع العددى والنسبى لسكان الحضر والريف

(١٩٠٧ — ١٩٧٣)

السنة	سكان الحضر بالآلاف	٪	سكان الريف بالآلاف	٪
١٩٠٧	٢١٢٥	١٩	٩٠٥٨	٨١
١٩١٧	٢٦٤٠	٢١	١٠٠٣٠	٧٩
١٩٢٧	٣٧١٦	٢٦	١٠٣٦٧	٧٤
١٩٣٧	٤٣٨٢	٢٨	١١٤٣٠	٧٢
١٩٤٧	٦٢٠٢	٣٣	١٢٦٠٤	٦٧
١٩٦٠	٩٦٥١	٣٧	١٦١٢٠	٦٣
١٩٦٦	١٢٠٤٢	٤٠	١٧٦٩٠	٦٠
١٩٧٣ (تقدير)	١٥٢٣٦	٤٣	١٩٩٨٦	٥٧

جدول رقم (٢)

نسبة المهاجرين فى مختلف المحافظات المصرية

طبقاً لبيانات محل الميلاد فى تعداد ١٩٦٠

المحافظة	نسبة المهاجرين منها ٪	نسبة المهاجرين إليها ٪	نسبة الهجرة الصافية ٪
القاهرة	١٠,٤	٣٧,٨	+ ٢٧,٤
الاسكندرية	٨,٥	٢٨,٤	+ ١٩,٩
بورسعيد	١٦,٧	٣١,٥	+ ١٤,٨
الاسماعيلية	١٤,٤	٣٩,٧	+ ٢٥,٣
السويس	١٥,٥	٤٦,١	+ ٢٠,٦
دمياط	١٢,٩	١٠,٠	— ٢,٩
الدقهلية	١١,١	٣,٨	— ٧,٣
الشرقية	٩,٧	٤,٢	— ٥,٥
القليوبية	١٣,٣	١٠,٣	— ٣,٠
كفر الشيخ	٥,٩	٦,٢	+ ٠,٣
الغربية	١٢,٩	٦,٤	— ٦,٥
المنوفية	٢٢,٥	٢,٩	—١٩,٦
البحيرة	٧,٨	٦,٧	— ١,١
الجيزة	٨,٢	٢٢,٢	+ ١٤,٠
بنى سويف	٨,٥	٣,٩	— ٤,٦
الفيوم	٧,٢	٣,٢	— ٤,٠
المنيا	٥,٠	٣,٢	— ١,٨
أسيوط	١٢,٧	٣,٠	— ٩,٧
سوهاج	١٥,٠	٢,٥	— ١٢,٥
قنا	١٤,٢	٢,٤	— ١١,٨
أسوان	٢٢,٨	١٣,٩	— ٨,٩
محافظات الحدود	٢٧,٧	٢٠,٠	— ٧,٧

جدول رقم (٣)

تقدير صافى الهجرة الداخلية فى المحافظات المصرية

بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠

بطريقة معدلات البقاء

المحافظة	جملة الهجرة الصافية بالآلاف	المعدل السنوى للهجرة الصافية ٪
القاهرة	+ ٤٢٨,٣	+ ٢,١
الاسكندرية	+ ٤٨,٠	+ ٠,٥
بورسعيد	— ١٧٢,٧	— ١٢,٥
الاسماعلية	— ٢٠٥,١	— ١٢,٢
السويس	— ٢٥٢,١	— ١٩,٨
دمياط	+ ٢٢,١	+ ١,٢
الدقهلية	+ ٧٩,٢	+ ٠,٧
الشرقية	+ ١١٩,٠	+ ١,١
القليوبية	+ ١٢١,٣	+ ٢,١
كفر الشيخ	+ ٣,٣	+ ٠,١
الغربية	+ ٤٠,٩	+ ٠,٤
المنوفية	— ٤٥,٢	— ٠,٦
البحيرة	+ ٧٥,٣	+ ٠,٨
الجيزة	+ ١٦٩,٧	+ ٢,١
بنى سويف	— ٥٥,٨	— ١,٢
الفيوم	— ٩,٦	— ٠,٥
المنيا	— ٦٣,١	— ٠,٧
أسيوط	— ٦٠,٦	— ٠,٩
سوهاج	— ٩٥,١	— ,١
قنا	— ٥٦,٦	— ٠,٨
أسوان	+ ٩٧,١	— ٣,٩

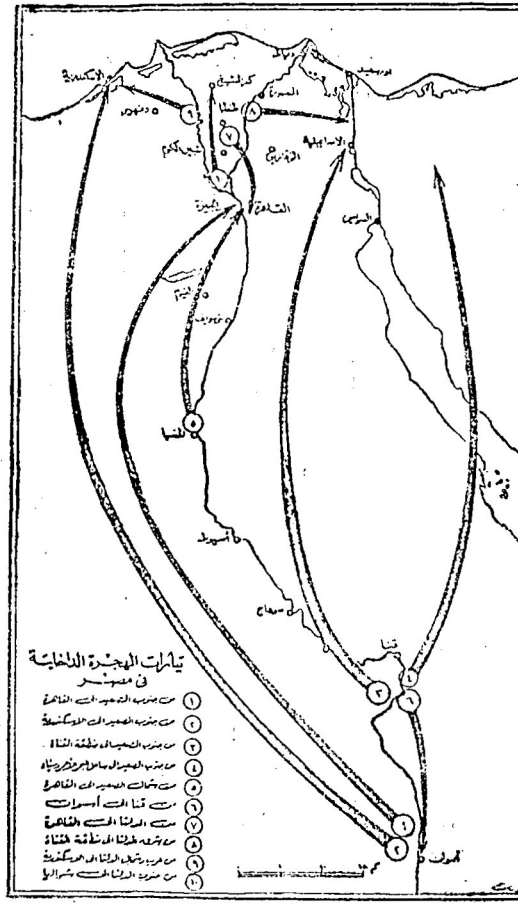
تيارات الهجرة الداخلية
في مصر
١ من جنوب الوجه البحري الى القاهرة
٢ من جنوب الصعيد الى مركز كفر الزيات
٣ من جنوب الصعيد الى منطقة القناة
٤ من جنوب الصعيد الى عامل أجر في قنا وبناء
٥ من شمال الصعيد الى القاهرة
٦ من قنا الى أسوان
٧ من قنا الى القاهرة
٨ من شرقه طنطا الى منطقة القناة
٩ من غربه وشمال الوجه البحري كفر الزيات
١٠ من غربه قنا الى بقية الوجه البحري
الإسكندرية
دمنهور
طنطا
المحلة الكبرى
الزقازيق
بلبيس
القاهرة
الجيزة
السويس
بني سويف
المنيا
الفيوم
سوهاج
قنا
أسوان
البحر الأحمر